بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية

أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي الثامن عشر

(الورقة الأولى)

السياسات التمويلية وسياسات سعر الصرف وأثرها على قطاع الصادرات السودانية

إعداد:

د. عواطف يوسف محمد علي

أمين البحوث والتوثيق

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية

ديسمبر 1996م

مقدمة:

أن قطاع الصادرات من أهم القطاعات التي يتألف منها الاقتصاد السوداني. بل يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد السوداني، لكونه المورد الرئيسي للنقد الاجنبي لا سيما في السنوات الاخيرة التي اتسمت بانخفاض كبير في المعونات والقروض الخارجية.

وأصبحت التنمية في البلاد ترتبط الى حد كبير بعائدات الصادر من النقد الأجنبي. واستلزم ذلك توجيه السياسات النقدية والمالية نحو تحقيق هدف تنمية الصادرات وتنشيط أداء قطاع الصادر.

ونتناول في الجزء الاول من هذه الورقة السياسات التمويلية في فترة التسعينات كأداة من الأدوات الهامة في تحريك الصادرات وأثرها على أداء البنوك التجارية والمتخصصة، ذلك أن تنمية الصادرات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتمويل والذي يبدأ مع بداية إنتاج سلع الصادر ويشمل تمويل مدخلات الانتاج، التخزين، الترحيل ثم التسويق.

ولما كان القطاع الزراعي هو القطاع الرائد في توفير سلع الصادر سواءً السلع التقليدية أو السلع الواعدة او المواد الخام للصادرات الصناعية، تناولت الورقة دور السياسة التمويلية في تنشيط إنتاج القطاع الزراعي وأداء البنوك التجارية والمتخصصة في التمويل الزراعي.

ويتناول الجزء الثاني من الورقة سياسات النقد الأجنبي وأثرها على قطاع الصادر. وذلك لما لها من ارتباط وثيق بتنمية الصادرات. فسياسات سعر الصرف والتي تستخدم عادة كأداة لإصلاح الاختلال في ميزان المدفوعات لها أثار عديدة بعضها ايجابي والأخر سلبي في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، تبحث الورقة في سياسات سعر الصرف واجراءات النقد الاجنبي التي اتخذت في العقد الأخير للتعرف على أثارها على قطاع الصادر.

*** أهداف السياسات التمويلية:**

يقوم البنك المركزي بتحديد أهداف السياسة التمويلية في كل عام مالي لتكون مؤشراً عاماً للأهداف الاقتصادية، وكانت الأهداف الرئيسية للسياسة التمويلية خلال فترة الدراسة هي:

1/ تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولية.

2/ العمل على تخفيض حدة التضخم.

3/ العمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة قطاعياً وجغرافياً.

4/ تنمية وحشد الموارد وترشيد استخدامها بحيث يساهم عملاء البنوك بجزء من مواردهم الذاتية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

5/ مساعدة البنوك في توفيق أوضاعها حسب متطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي لعام 1991م[1].

6/ تعميق إسلام الجهاز المصرفي وإبراز شخصية البنوك الاسلامية حسب مفهوم البنك الشامل.

7/ خدمة أهداف الاستراتيجية القومية الشاملة.,

8/ العمل على استقرار سعر الصرف وتركيز مستوى الأسعار.

9/ التركيز على معالجة الديون المتعثرة لدى المصارف في إطار توفيق الأوضاع.

10/ تشجيع قيام المحافظ التمويلية[2].

**** القطاعات ذات الأولية:**

يقصد بالقطاعات ذات الأولوية وفقاً للسياسات التمويلية الصادرة خلال فترة التسعينات الآتي:

1- القطاع الزراعي. 2- القطاع الصناعي. 3- قطاع النقل والتخزين. 5- قطاع الحرفيين. 6- قطاع التعدين. 7- قطاع صغار المنتجين. 8- قطاع العقارات السكنية والشعبية. 9- استيراد الدواء وخاماته. 10- الاستثمار في الأسهم المسجلة في سوق للأوراق المالية.

ولم تكن هناك نسبة محددة لتمويل القطاعات ذات الأولوية في السياسة الائتمانية التي صدرت حتى عام 1988/87م. حيث حددت لتمويلها نسبة 80% من جملة التمويل. واستمرت هذه النسبة حتى يونيو 1993م وتم تعديلها إلى 90%.

لم تحدد السياسات التمويلية نسبة محددة لتمويل الصادر ولكنه جاء ضمن القطاعات ذات الأولوية. وركزت السياسة الاقتصادية على القطاع الزراعي باعتباره القطاع الرائد وذلك بغرض توفير الغذاء والاكتفاء الذاتي وتحقيق فائض يستفاد منه في التصدير. ثم

([1]) السياسات التمويلية 95/4 –بنك السودان.

([2]) السياسة التمويلية يوليو - ديسمبر 1995م – بنك السودان.

تخصيص نسبة 40% من إجمالي السقوفات الائتمانية لتمويل القطاع الزراعي فيما عدا عام 1994/93م حيث ارتفعت النسبة الى 50% وانخفضت مرة أخرى في يونيو 1994م الى 40%، وفي يونيو 1995م قسم القطاع الزراعي الى شقين الأول نباتي وحددت نسبة تمويليه بـــ 25% والآخر حيواني ونسبته 15% (بما في ذلك الصادر)، وأمتد هذا التقسيم للسياسة الصادرة في مطلع عام 1996م.

***** ضوابط تمويل قطاع الصادر:**

تمويل قطاع الصادر من قبل البنوك ظل محكماً بالعديد من الضوابط تمثلت في الآتي:

1- عند فتح التمويل من البنوك يجب أن تتابع عملية التصدير بدقة وكذلك التخزين للسلع الممولة وترحيلها تحت اشرافها المباشر وباسمها، إلا في الحالات التي لا تسمح فيها طبيعة السلعة الممولة أو مكان تواجدها ان تكون تحت اشراف البنك المباشر، وعلى البنك في هذه الحالة الحصول على الضمانات الكافية المقررة في السياسة الائتمانية[1].

2- يقتصر تمويل الصادرات على صيغ المرابحة والمشاركة والمضاربة المقيدة على أن يتم التصديق على التمويل بعد التأكد من فتح خطاب اعتماد مستندي ساري المفعول لصالح المصدر طرف البنك المانح للتمويل مع الحصول على الضمانات الكافية.

3- عدم منح التمويل للمصدرين المقصرين إلا بموافقة بنك السودان[2].

ويلاحظ أن التعامل بصيغة المضاربة مسموح به في تمويل الصادرات دون القطاعات الأخرى.

([1]) السياسة الائتمانية 28 اكتوبر 1990م – بنك السودان.

([2]) السياسة الائتمانية لعام 1996م – بنك السودان.

****** نسب مساهمات المصدرين وهوامش الأرباح في العمليات الاستثمارية:**

جدول رقم (1)

تاريخ السياسة التمويلية	القسط الاول %	هامش الربحية (المرابحة)	مساهمة الشريك (صيغة المشاركة)
أكتوبر 1991	10	–	10
يونيو 1993	25	30	20
يونيو 1994	25	30	20
مارس 1995	50	30	30
يونيو 1995	إلغاء	30	25 (حد أقصى)
يناير 1996	إلغاء	30	20%
يونيو 1996	إلغاء	40	35

* **المصدر:** السياسات التمويلية الصادرة من البنك المركزي 1990–1996م.

يلاحظ من البيانات أعلاه:

أ/ تطورت نسبة القسط الاول في التمويل بصيغة المرابحة من 10% في عام 1991م وبلغت 50% في مارس 1995 وهي أعلى نسبة يتم تحديدها للقسط الأول في السياسات الائتمانية منذ تطبيق أسلمة الجهاز المصرفي في أكتوبر 1984م، ثم ألغيت في يونيو 1995م وترك بنك السودان الحرية للبنوك التجارية في أخذه أو إلغاءه مع مراعاة ذلك عند احتساب هامش الربح. ولا شك في أن ترك الحرية للمصارف الاسلامية للتعامل مع العملاء حسب مقتضيات ظروف العمل والسلعة فيه كثير من المرونة وهو ما يحتاجه الجهاز المصرفي ليقوم بدوره الفاعل في دفع عملية التنمية.

ب/ أما هامش الأرباح في مرابحات الصادر فلم تتغير نسبته منذ يونيو 1992 حتى ارتفع الي 40% في يونيو 1996 ورغما عن ما تبدو عليه هوامش الارباح من ارتفاع الا انها ظلت أقل من هوامش الأرباح على القطاعات الأخرى (36% في حالات بعض القطاعات ذات الأولوية) ، كما انها لا تتناسب مع معدلات التضخم .

ج/ مساهمة العميل في المشاركة ارتفعت من 10% في أكتوبر 1991 الي 20% ثم إلي 30% وانخفضت قليلا إلي 25% في يونيو 1995م لترتفع مرة اخرى إلي 35% في يونيو 1996م.وذلك لان السياسات التمويلية الاخيرة هدفت إلي تنمية وحشد كل الموارد بحيث يساهم عملاء البنوك بجزء من مواردهم الذاتية لتمويل الأنشطة الاقتصادية . وفي هذا المجال ايضا هدفت السياسة لتشجيع قطاع الصادر فكانت النسب المحددة لمشاركة العميل المصدر تمثل الحد الادنى للمشاركة بينما كانت 30% حد ادنى لمساهمة العميل في القطاعات الاحرى ذات الاولوية و 70% للتجارة المحلية .

تمويل القطاع الزراعي

بعد استعراض الملامح الأساسية للسياسات التمويلية خلال فترة الدراسة لابراز ما اشتملت عليه هذه السياسات من تشجيع لقطاع الصادر والقطاعات ذات الصلة بالصادرات . نتاول في هذا الجزء من الورقة تمويل المصارف للقطاع الزراعي بحسبانه القطاع الرائد الذي ركزت عليه السياسات لتحريك جمود الاقتصاد بصورة عامة ولدعم وتنمية إنتاج الصادرات بصورة خاصة . وذلك بدراسة التمويل الذي قدمته البنوك التجارية للقطاع الزراعي والبنوك المتخصصة متمثلة في تمويل البنك الزراعي وبنك الادخار السوداني .

جدول رقم (2)

تمويل البنوك التجارية للقطاع الزراعي

بملايين الجنيهات

السنة	حجم التمويل	النسبة من التمويل الكلي
1990	840	4.8
1991	3728	26.8
1992	11252	34
1993	18651	35.3
1994	29462	29.3
1995	35788	25

***المصدر:** بنك السودان، التقرير السنوي 1994م والعرض الاقتصادي لعام 1995م.

أ/ البنوك التجارية

يلاحظ أن حجم التمويل الفعلي الذي قدمته البنوك التجارية للقطاع الزراعي لم يصل النسبة المحددة في السياسات التمويلية لهذا القطاع وهي 40% (عدا عام1993م اذ كانت 50%) . وإن كان ذلك كله لا يعكس عدم التزام البنوك بالنسب المحددة لها وذلك نتيجة لطبيعة التمويل الزراعي وموسميته ، ولكن المصدر نفسه يوضح ارتفاع نسبة التمويل لقطاع التجارة المحلية والعمليات الاخرى والتي تشمل الترحيل والتخزين .

ـــمت اذا قارنا هذه النسب بأداء البنوك في الثمانينات نجد الفرق شاسعا . اذ كان تمويل القطاع الزراعي بواسطة البنوك التجارية لا يتعدى 1% من التمويل الكلي لهذه البنوك .

جدول رقم (3)

تمويل القطاع الزراعي كنسبة من التمويل الكلي

لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1990–1995م

البنك / السنة	الخرطوم	الشمال	الغرب	التنمية التعاوني	التضامن	البركة	فيصل	الاسلامي السوداني
1990	–	9	0.03	17	41	26	15	37
1991	32	28	1.7	16	33	32.3	21	44
1992	51	23	16.5	17	30	49.8	18	58
1993	39	26	28	14	28	21.7	14	55
1994	25	8	29.3	12	20	55.9	22	31
1995	–	–	–	–	–	–	–	–

***المصدر** : الاستبيان لتوثيق تجربة إسلام المصارف السودانية – المعهد العالي للدراسات المصرفيه .

والبيانات في الجدول أعلاه توضح تفاوت أداء البنوك التجارية في تمويل هذا القطاع الحيواني فيما بينها وتذبذب هذه النسبه من سنة الي اخرى . وبالرغم من ارتفاع نسبة النمويل في هذا القطاع في معظم البنوك التجارية الا ان الاداء العام يظل أقل من الدور المطلوب منها في السياسة التمويلية.

ب/ البنوك المتخصصة

1) البنك الزراعي :

يشكل التمويل الزراعي النشاط الرئيسي للبنك وهو موجه للنهوض بالزراعة والعاملين بالتنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وما يرتبط بها من انشطة انتاجية وخدمية وصناعية سواء افراد – جماعات –شركات – اتحادات او تعاونيات.والتمويل الزراعي الممنوح بواسطة البنك يقدم في صورة النقدية او العينية لتوفير مستلزمات الانتاج ومدخلاته من الآلات والمعدات الزراعية والمدخلات الموسمية كالأسمدة والخيش ومقابلة الصرف النقدي للتشغيل .

وانطلاقا من هذا الدور للبنك الزراعي فقد جاء تمويل القطاع الزراعي خلال الفترة 1991–1994م علي النحو التالي :

جدول رقم(4)

تمويل القطاع الزراعي بواسطة البنك المركزي

(ألاف الجنيهات)

السنة	تمويل البنك الزراعي	تمويل البنوك التجارية	نسبة تمويل البنك الزراعي الي جملة تمويل البنوك التجارية
1991	351173	3728431	%87
1992	5924722	11251973	%52
1993	7100291	18651357	%38
1994	10378740	29462000	%31

***المصدر** : العرض الاقتصادي 94–1995م وزارة المالية

نلاحظ من الجدول تزايد التمويل المقدم من البنك الزراعي وانخفاض نسبة هذا التمويل من جمله التمويل المقدم من البنوك التجارية يعكس زيادة التمويل للزراعي الممنوح من البنوك التجارية .

وما زالت النسبة العظمي من التمويل الممنوح بواسطة البنك الزراعي في شكل سلفيات قصيرة الاجل وما يزال هذا القطاع يحتاج الي كثير من الجهد لتنمية بنياته الاساسية .

2) **بنك الادخار السوداني**

علي الرغم من عدم مشاركة بنك الادخار السوداني في تمويل قطاع الصادر الا ان تمويله للقطاع الزراعي يعتبر من أولويات التمويل في هذا البنك وذلك لتمركز معظم فروعه في الولاية الوسطى . وبذلك كان تمويل بنك الادخار السوداني للقطاع الزراعي خلال الفترة 1991–1994م علي النحو التالي :

جدول رقم (5)

تمويل بنك الادخار السوداني للقطاع الزراعي

السنة	حجم التمويل للزراعه (الاف الجنيهات)	نسبته من جملة التمويل للبنك
1991	255.000	30
1992	572.000	64.5
1993	619.000	65.8
1994	752.000	40.6

وبالرغم من ارتفاع نسبة التمويل الزراعي ببنك الادخار الي جملة التمويل الممنوح من البنك الا ان اثره يظل ضئيلا نسبة لضعف موارد البنك .

3) **بنك المزراع وبنك الثروة الحيوانية**

ولمزيد من الاهتمام بقطاع الزراعة أنشئت في السنوات الاخيرة بعض البنوك المتخصصة في هذا المجال بنك المزراع وبنك الثروة الحيوانية وذلك بهدف تنمية وتطوير الموارد اطبيعية وتوفير مدخلات الانتاج الزراعي والحيواني . وبلغ تمويل بنك المزراع للقطاع الزراعي 3,471,296 الف جنيه سوداني في عام 1994 بنسبة بلغت 80.8% من جملة تمويل البنك .

<u>تمويل قطاع الصادر</u>

جدول رقم (6)

تمويل قطاع الصادر بواسطة المصارف السوداينة

خلال الفترة 1990–1995م

السنة	حجم التمويل للصادر	النسبة من حجم التمويل الكلي	حصيلة الصادرات (مليون دولار)	نسبة الزيادة السنويه
1990	12162,5	68,6	374,1	
1991	2526(78,9-)	18	305	(18,5%-)
1992	5704 %122,4	17	319,3	%4,7
1993	11358,7 %99,1	22	417,3	%30,7
1994	22357 %96,8	22	523,9	%25,5
1995	39466 %76,5	27	555,7	%6,1

***المصدر:** بنك السودان – التقرير السنوي 1994والعرض الاقتصادي والمالي 1995م.

كما ذكرنا سابقا فقد اولت السياسات التمويلية في التسعينات أهمية كبيرة لقطاع الصادر شواء في شكل تخفيض لهوامش مرابحات أو تخفيض نسبة مساهمة الشريك وفي السماح بتمويل الصادر بصيغة المضاربة (والتي لا يسمح باستخدامها الا في حالهة تمويل الصادر) ، ومع ذلك لم يشهد تمويل الصادر من قبل المصارف تغييرا كبيرا غير الارتفاع الواضح في عام 1990م حيث بلغ 68,8% من جملة التمويل الممنوح من قبل المصارف . ثم انخفض الي نفس النسبة التي كان عليها في الثمانينات التي تراوحت بين 20-25% .

والجدول رقم (8) يوضح تحليلا لنسب مساهمات بعض البنوك في تمويل الصادر من جملة التمويل الكلي للصادر . وكنسبة من السقف الائتماني للبنك .

نلاحظ من الجدول ان تمويل كثير من المصارف لقطاع الصادر ساده الضعف في مجمله نظرا لطبيعة بعض البنوك المتخصصة ولاسباب اخرى غير مرتبطة بالتمويل بينما اولت بنوك اخرى اهتماما خاصا بتمويل الصادر .

- بلغ متوسط تمويل بنك الشمال الاسلامي للصادر 41% من اجمال السقف التمويلي خلال الفترة 90-1994م ، وارتفعت نسبة مساهمته في حجم التمويل الكلي من 1% في عام 1991م الي 9% في عام 91 والي 55% في عام 1992م ، وانخفضت في عامي 93 و94 الي 13% و 14% علي التوالي .

- سجل بنك الخرطوم نموا مطردا اذ ارتفعت نسبة تمويل الصادر في البنك من8% في عام 91 الي 36% في عام 94 من جملة السقف التمويلي في البنك اما مساهمته في حجم التمويل الكلي فقد كانت 20% ، 21% و 53% للسنوات 93،92 و 1994 علي التوالي .
- اظهرت بيانات عامي 93 و 1994م اهتماما ملحوظا لمجموعه بنك النيلين بتمويل قطاع الصادر وبلغت مساهمته نسبة 25,6% و 19,8 % من اجمالي حجم التمويل لهذا القطاع للعامين المذكورين علي التوالي .
- تمويل بنك التضامن لقطاع الصادر سجل نموا ولكن بدرجه بطئيئة اذ تتعد مساهمته في حجم التمويل الكلي للصادر 2% تكذلك بقيه البنوك التي شملها الجدول أظهرت تذبذبا في الاداء ونسب منخفضة للمساهمة في تمويل الصادر.
- ومن الجدول رقم (6) نجد ان عائدات الصادار بالنقد الاجنبي قد سجلت معدلات نمو تقل عنه معدلات الزيادة السنوية في حجم تمويل البنوك لقطاع الصادر الا انها توضح تشابها في خط الاتجاه العام . ان تمويل البنوك التجارية لمختلف الصادرات يقتصر علي مراحل التجارة والتسويق ولذلك فان اتجاه ذلك التمويل وحجمه يقتصر علي عوامل كثيرة منها المنتج من هذه المحاصيل والفائض منها للتصدير ، سياسات الدولة الاقتصادية وسياسات سعر الصرف ودور المؤسسات التي تتولي مهمة تمويل وتسويق تلك الصادارات.
- وفي بعض الاحيان قد يستخدم المصدرون التسهيلات المقدمة لهم في بيع السلعه محليا اذا كانت الاسعار المحلية اعلي وبذلك يفقد البنك حصيله الصادر من النقد الاجنبي .
- ومما تقدم نخلص الي اهمية التمويل في دعم وتنمية الصادرات بدءا بتمويل العمليات التنموية للبنيات الاساسية للانتاج من ري وطرق ثم تمويل الانتاج والتخزين اخيرا تمويل التجارة والتسويق للصادرات. ومن هنا إعطاء مزيد من التركيز والتحديد في التجارة التفضيلية للصادر والسياسات التمويليه .
- كما ان المنشورات الصادرة من بنك السودان للبنوك التجاريه والخاصة باجراءات الصادر تلقي عبئا كبيرا علي البنوك التجارية في متابعه اجراءات الصادر وتحصيل العائد . ولابد من الاخذ في الاعتبار هذه الاعباء التي يقوم بها البنك وما يتعرض اليه من مخاطر في عمليه تمويل الصادر في سياسات النقدر الاجنبي وتحديد نسب عائدات البنوك من هذه الحصيله.

جدول رقم (8)

تمويل البنوك لقطاع الصادر كنسبة من سقف البنك * والتمويل الكلي **

السنة	1990		1991		1992		1993		1994	
البنك	السقف %	التمويل الكلي %	السقف %	التمويل الكلي %	السقف %	التمويل الكلي %	السقف %	التمويل الكلي %	السقف %	التمويل الكلي %
1) بنك الشمال الاسلامي	48	1	31	9	50	55	28	13	48	24
2) مجموعه بنك النيلين	–	–	–	–	–	–	28,8	25,6	31,1	19,8
3) مجموعة بنك الخرطوم	–	–	8	11	15	20	19	21	36	53
4) بنك التنمية التعاوني	2	0,1	0.8	0,32	2,2	0,9	0,3	0,17	0,6	0,26
5) بنك التضامن الاسلامي	6	0,8	6	1,2	7	1,3	8	1,7	10	1,4
6) بنك فيصل الاسلامي	15	0,5	6	2,5	14	5,5	17	8	12	2,6
7) البنك الاسلامي السوداني	8	0,5	7	3,4	8	2,1	8	1,6	26	5
8) بنك الغرب الاسلامي	0,62	0,03	1,6	0,37	5,7	1,8	8,2	1,35	4,7	0,5
9) بنك البركة السوداني	20	0,4	10,5	2,5	12,8	3,5	11,2	2,00	2,7	0,2

المصدر: استبيان الدراسة التوثيقية – المعهد العالي للدراسات المصرفية.

* نسبة تمويل البنوك للصادر من السقف الائتماني للبنك.

** نسبة تمويل البنك للصادر من اجمالي تمويل البنوك التجارية.

كذلك اذا نظرنا لحجم التمويل اللازم للصادرات السودانية نجده يعوق كثيرا مقدرة الجهاز المصرفي السوداني وهذا يجعل من الضرورة الاهتمام بالادوات الاخرى لتشجيع التمنويل الذاتي للصادر وحشد كل الموارد . وهذا يقودنا لالقاء بعض الضوء علي سياسات النقد الاجنبي وسياسات سعر الصرف كاداة من الادوات لتشجيع الصادر.

سياسات سعر الصرف

يتضح من الجدول رقم (9) ان سياسة سعر الصرف لم تستخدم كأداة لاصلاح الاختلال في ميزان المدفوعات الا في نهاية السبعينيات وفي يونيو 1978م تم اول تخفيض مباشر في سعر الصرف الرسمي للجنيه من 2,87 الي 2,5 دولار للجنيه . وفي نفس الوقت تمت زيادة علاوة تشجيع الصادر (التي كانت استحدثت في 1972) ليصبح السعر الفعلي للصادر دولارين للجنيه (عدا القطن الذي يطبق عليه السعر الرسمي 2,5 دولار للجنيه).

وبعد ذلك اتخذت سلسلة من التحفضيات في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الاميركي . ومن اهم هذه التخفيضات في سعر صرف الجنيه السوداني ما تم في سبتمبر 79 باستحداث السعر المازي الذي حدد له 1,25 دولار للجنيه مقابل السعر الرسمي 2 دولار للجنيه . وكانت جميع الصادرات تعامل السعر الموازي عدا القطن بالسعر الرسمي .

في مارس 1983م استحدث سعر الصرف الحر وتحدد له 0,56 دولار للجنيه مقابل السعر الرسمي 0,77 دولار للجنيه .

واستمرت سلسلة التخفيضات في السعرين الرسمي والحر وكانت 70% من حصيله الصادرات يتم شراؤها بالسعر الرسمي لصالح بنك السودان و 30% بالسعر الحر المعلن لصالح لجنة موارد السوق المصرفية الحرة . ثم اصبحت جميع الصادرات (100%) تباع بالسعر الحر .

نلاحظ في هذه الفترة تركيز سياسات البنك المركزي علي معامله اهم سلع الصادر (القطن ، الصمغ العربي ، السمسم ، الضان ، المواشي ، اللحوم) بالسعر الرسمي سواء كان نسبة 100% للقطن اة 70% الي 50% لسلع الاخرى . ولما كانت هذه السلع تمثل النسبة العظمي من الصادرات السودانية . يدعو ذلك للقول بان واضعي السياسة انفسهم لم يركزو علي تخفيض سعر الصرف كعامل هام لزيادة حصيله الصادرات [1] وكانتالزيادة في حصيله الصادر في تلك الفترة غير مستمرة بل اتسمت بالتذبذب الواضح . عاكسة تدخل العوامل الاخرى غير سعر الصرف والتي منها التقلبات في الاسعار

[1] تنمية الصادرات السودانية – مطبوعات بنك فيصل

العالمية للمواد الاولية وظروف الجفاف والتصحر وارتفاع اسعار الواردات من الموار الوسيطة والماكينات والمعدات وقطع الغيار .

وفي فبراير 1992م تم اعلان سياسة التحرير والغي السوقين الرسمي والحر علي ان يتم اعلان السعر اليومي بواسطة لجنة من البنوك التجارية بناءا علي الموشرات العرض والطلب وتم توحيد سعر الصرف للدولار الاميركي لكل المعاملات لتقوم علي التكلفه الحقيقية تحفيزا للمنتج والمصدر . وتشجيعا للصادر خفضت الدولة الضريبة الصادر علي القطن والصمغ العربي من 75% الي 10% وضريبة السلع الاخري من 20% و 10% الي 5% فقط وتم الحظر عن تصدير الذرة والدخن وامباز بذرة القطن وردة القمح.

ومن الجدول رقم (10)والذي يوضح الصادرات من السلع الرئيسية خلال التسعينات لم تظهر سياسة تحرير سعر الصرف اثر ايجابيا علي عائدات الصادر في سنة 1992م وذلك للانخفاض في كميات واسعار القطن والضمغ العربي وتدني اسعار السمسم العالمية.

استمرت سياسة التحرير التي اعلنت في فبراير 1992م حتي 1993/1/16م حين تم انشاء نافذتين للتعامل في النقد الاجنبي . الاول نافذة البنك المركزي وحدد سعرها بمبلغ 300 جنيه للدولار , بينما كان السعر في السوق الموازي (الاسود) 500 جنيها للدولار . اشارت هذه السياسة الي ان 100% من حصيله جميع الصادرات تحسب بسعر مافذه البنك المركزي

وقد اثارت سياسة التعامل بنظام النافذتين كثيرا من الاعتراضات من قبل المنتجيت والمصدرين الذين تحسب عائدات صادراتهم بسعر نافذه البنك المركزي ويستوردون مدخلات الانتاج بسعر نافذه البنوك التجارية وفي ذلك العام زادت عائدات الصادر بنسبة 30% عن العام السابق ولكنها تقل زيادة بحوالي 10% عن مستواها في عام 1990م وبالنظر الي اداء سلع الصادر الرئيسية في ذلك العام يرجع اساسا لزيادة عائدات الصادر من الذرة في ذلك العام والحيوانات الحيه والسلع الاخرى من خضر وفاكهه ونتيجه لسياسة التجنيب التي منحت لمصدري هذه السلع الواعدة بنسبة 50% من حصيله الصادرات منها وفي يوليو 1994م الغي العمل بنظام النافذتين ، ومنح لكل بنك الحق في اعلان سعر الصرف الذي سيتعامل به يوميا لشراء وبيع النقد الاجنبي . وحدد ذات المنشور ان موارد بنك السودان تمثل 80% من حصيله الصادر و20% للبنوك التجارية .

وفي ديسمبر من نفس العام تخفض نصيب بنك السودان من عائد الصادر بالنقد الاجنبي الي 65% ورفع نصيب البنوك التجارية الي 35% وذلك لتشجيع البنوك لتمويل الصادر . وعدلت هذه النسبة مرات اخرى لصالح البنوك التجارية حتي وصلت 30% لبنك السودان و70% للبنوك التجارية

او الصرافات المرخص لها بمزاولة اعمال الصرافه ، وسمح للمصدرين ببيع المستندات للمصارف بيعا نهائيا بالسعر السائد في البنك في تاريخ تقديم المستندات.

وبجانب ذلك فقد توسعت سياسه التجنيب لتشمل السلع الصناعية من الجلود المصنعه وشبه المصنعه ومنتجاتها ، المولاص ، الحنه ، الزيوت النباتية ، الاعلاف المصنعه ، الادوية، السكر ، الكركدي ، الملابس الجاهزة .... الخ . ويتوقع ان تودي هذه السياسه الي زيادة الصادرات من هذه السلع مستقبل بصورة ملحوظة .

وقد شهد عامي 1995/94 م زيلدة في عائدات الصادر ولكنها زيادة بمعدلات بطيئة تقل كثيرا عن ما كان مستهدفا من سياسات التحرير للاسعار الداخلية واسعار الصرف وطانت النتيجه الطبيعية لعدم المرونه الكافية في عائدات الصادر هي اتساع الفجوة في الميزان التجاري وانخفاض متواصل في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبيه ، وبذلك تلازمت سياسه التحرير مع انخفاض مستمر في سعر الصرف .

الخلاصه :

لقد أولت سياسات البنك المركزي اهتماما كبيرا وملحوظا لتنمية وتطوير قطاع الصادر ليلعب دوره المنوط به كقطاع رائد ومحرك للاقتصاد واستخدمت لذلك العديد من الوسائل لتشجيع تمويل الصادر في مراحل انتاجه وتسويقه أعطته الاولوية في التمويل والتحفيز بتخفيض هوامش المرابحات ونسب مشاركة العميل، نجد ان ذلك لم يحقق تغيرا ملحوظا في توفير التمويل لقطاع الصادر وظل التمويل أكبر معوقات هذا القطاع، نلاحظ ان اداء البنوك التجارية لا يعكيس التزامها بنسب التمويل المحدده للقطاع الزراعي في سياسات التمويل المعلنة من قبل البنك المركزي واذا علمنا ان الانتاج المستهدف لتوفير الامن الغذائي والاكتفاءئ الذاتي وتصدير الفائض يفوق كثيرا امكانات الجهاز المصرفي في السودان ، يصبح الوضع أكثر تعقيدا اذا تقاعس الجهاز المصرفي عن اداء المطلوب منه

اما تمويل الصادر فلم تحدد له سياسات التمويلة نسب معينة واكتفت بان وضعته ضمن القطاعات ذات الاولوية ، واعطت المصدر من الحوافز في هوامش المرابحات والتمويل بصيغه المضاربه ما يشجعه لطلب التمويل . غير ان التحفيز للمصارف مانحه التمويل والمتابعه والتنفيذ بعمولات منخفضه وهوامش مرابحات اقل من مجالات التمويل الاخرى . وبعد تحصيل عائدات النقد الاجنبي يعطي المصدر حق بيعها للصرافات او البنوك االخرى اذا شاء .

ان سياسات النقد الاجنبي وسياسات سعر الصرف في السنوات الاخيرة استهدفت تشجيع الصادر . سواء في صورة تحرير لسعر الصرف اة تجنيب لعائدات من بعض السلع . وقد أثمرت هذه الجهود

في نمو بطئ نسبيا لعائدات الصادر من النقد الاجنبي . وذلك لاسباب بعضها اداري وبعضها خاص بسياسات التسويق الداخليه والخارجيه وانعدام التنسيق بين الاجهزة المختلفة ذات الصله وبعضها عوامل طبيعية ومناخية توثر علي الانتاج وارتفاع غير مسبوق في المستوي العام للاسعار وبذلك قلت القوة التنافسية للصادرات السودانية.

التوصيات

نفترح بعض التوصيات لتنمية الصادرات السودانية، بعض هذه التوصيات خاصه بالاجهزة الادارية متمثلة في وزارة التجارة والبنك المركزي وبعضها خاصه بالمصارف التجارية والاخر خاص بتنظيمات المصدرين.

اولا : توصيات خاصه بالاجهزة الادارية :

1. العمل علي وضع سياسات محددة ومنتظمة تجاه المصدرين وعائدات الصادر حتي لا يودي تعدد السياسات الي تضاربها والي فقدان عائدات الصادر من النقد الاجنبي وفقدان القوة التنافسية لصادراتنا .
2. اتخاذ التدابير اللازمة لمنع المضاربات في اسواق محاصيل الصادر والعمل علي توفير مواعين التخزين والترحيل.
3. العمل والتنسيق لحل مشاكل المصدرين و منع الازدواج الضريبي .
4. الاهتمام بحساب التكلفه الحقيقية للمنتج عند تحديد الحد الادني للاسعار وحساب مرونات الطلب العالمية علي سلع الصادر.
5. تشجيع قيام محافظ التمويل للصادر لاستقطاب التمويل من داخل وخارج الجهاز المصرفي ودعم قيام هذه المحافظ بمنح الحوافز بالعملة الحرة وغيرها من الحوافز التشجيعية
6. ايجاد الاليات اللازمة لقيام شركات مساهمه عامة للعمل في مجال تمويل الصادر ودعمها وتحفيزها .
7. منح المزيد من التحفيز والحرية للمصارف تشجيعا لها لتمويل الصادر في مراحله المختلفة
8. الاخذ في الاعتبار التكلفة الحقيقية للتمويل ومعدلات ارتفاع الاسعار عند تحديد هوامش الارباح.
9. توحيد سياسة التخصيص والتجنيب للمصدرين لسلعه معينة منعا لوجود سعرين لنفس السلعه خارجيا.

ثانيا: توصيات خاصة بالمصارف

1. العمل علي خلق اليات اوسع لتوفير التمويل .
2. بذل الجهذ للمشاركة الفعلية في الصادر بجمع البيانات عن طلبات الاسواق الخارجية وتوفير دراسات الجدوى لتصدير مختلف السلع والتاكد من الاستخدام الفعلي للتمويل في التصدير لضمان الحصول علي العائد بالنقد الاجنبي.

ثالثا: توصيات خاصه بالمصدرين

1. ضرورة رفع فعالية اتحادات المصدرين في منع المضاربات في الاسواق الداخلية والاسواق الخارجية . والعمل علي ازاله كل الممارسات الضاره والمعوقة لزيادة حصيلة البلاد من عائدات الصادر.
2. بذل مزيد من الجهد لتوفير التمويل الذاتي عبر التنظيمات والشركات والمحافظ.
3. تبني هدف التصدير من اجل كسر معوقات التنمية ووضع الوطن في مرحلة الانطلاق فوق كل المصالح الخاصه .
4. العمل بجديه لانجاح سياسه التحرير واعطاء المنتج عائده الحقيقي لضمان توفير الانتاج للصادر وتجنب المضاربه في سوق النقد الاجنبي.